ورشة عمل حول المبادئ والتوصيات لتطوير نظام الاحصاءات الحيوية
التنقيح الثالث، للدول الناطقة باللغة العربية،

14-17 تشرين الثاني/نوفمبر 2017م، مسقط – سلطنة عُمان

مخرجات وتوصيات

1. تم تنظيم ورشة العمل بواسطة شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) باستضافة كريمة من المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، شارك فيها مسجلين وإحصائيين وموظفي الصحة من الدول التالية: البحرين، العراق، الكويت، ليبيا، المغرب، عُمان، فلسطين، قطر، السعودية، السودان، سوريا، وتونس. كما شارك ممثلون من المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط ومكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في لبنان.

2. أعربت ورشة العمل عن تقديرها الخاص لسلطنة عمان لكرم الضيافة، وانتهزت الفرصة لتهنئة الزملاء من سلطنة عمان بمناسبة عيد السلطنة الوطني مع خالص الأمنيات بأن يمد جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم بالحياة المديدة ووفير الصحة.

3. أعرب المشاركون عن تقديرهم لتنظيم ورشة العمل وأكدوا أنها جاءت في الوقت المناسب آخذةً في الاعتبار الزخم الحالي فيما يتعلق بتحسين إجراءات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في الدول المشاركة. وأعربوا عن امتنانهم للمركز الإحصائي الخليجي على كرم الضيافة وحسن الاستقبال.

4. وخلص المشاركون إلى أن مثل هذه الورش، وبمشاركة أوسع من التسجيل المدني، والإحصاءات الرسمية، والقطاع الصحي وجميع القطاعات المعنية الأخرى، مثل العدل، الشرطة، الشؤون الداخلية، وبتوجيه من شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة تقسيم، ينبغي أن تتكرر وبشكل مستمر للحفاظ على زخم تبادل الخبرات وتطبيق المعايير الدولية.

5. في هذا السياق، وفي محاولة لتطوير القدرات الإقليمية للمهنيين العاملين في التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، أوصت ورشة العمل أن تقوم الهيئات الإقليمية بدراسة إمكانية الشروع في تأسيس رابطة فنية في الدول العربية تضم المسجلين والإحصائيين ومهنيي الصحة، والتي من شأنها أن إعطاء فرصة لتطوير شبكة الخبراء، للتعاون وتبادل المعرفة.

6. أكد المشاركون على أن ورشة العمل كانت في الوقت المناسب مع إقرار أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 والدور الذي يسند إلى الإحصاءات بشكل عام والإحصاءات الحيوية بشكل خاص. كما شدد المشاركون على أن أجندة الورشة تؤكد على أهمية الاستكمال الدقيق للتسجيل كأحد المقاصد الأساسية تحت الهدف السادس عشر "السلام، العدل، والمؤسسات القوية"، وتحت الهدف التاسع عشر "تقوية سبل تنفيذ وإعادة تنشيط الشراكة العالمية للتنمية المستدامة". كما أشار المشاركون على أهمية توقيت عقد هذه الورشة للمنطقة في الوقت الحالي وهي في خضم تنفيذ استراتيجيتها الإقليمية لتحسين إجراءات التسجيل المدني والإحصائيات الحيوية (2014-2019) والتي قد تم تطويرها بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

7. رحبت ورشة العمل بمحتوى النسخة المنقحة من مبادئ وتوصيات تطوير نظام الإحصاءات الحيوية مع التشديد على أهميته في وضع معايير دولية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. واقترح المشاركون أن تستخدم هذه النسخة من المبادئ والتوصيات كمرجع للدول المشاركة وفي توجيه استراتيجيات تحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

8. بالإضافة إلى ذلك أشارت ورشة العمل إلى أهمية قيام شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة بالتأكد من إصدار الدليل والكتيبات المتعلقة بمجموعة المبادئ والتوصيات باللغة العربية وفي الوقت المناسب.

9. إن تنفيذ المعايير الدولية، بما في ذلك الإشهاد الطبي لأسباب الوفاة والتي تم تحديثها من قبل منظمة الصحة العالمية في عام 2016م، معترف به كهدف من كافة الدول المشاركة؛ ومع ذلك، فإن هناك صعوبات وعوائق تختلف من دولة إلى أخرى بغرض الحصول على أرقام متطابقة بين السجل المدني والإحصاءات الحيوية.

10. وتم تبني، خلال ورشة العمل هذه، المجموعة الكاملة من الكتيبات المصاحبة للمبادئ والتوصيات لتطوير نظام الإحصاءات الحيوية، التنقيح الثالث، كمصدر ثمين وذو صلة.

11. تمت ملاحظة التحسن الملحوظ في إجراءات وتغطية التسجيل المدني في العديد من الدول المشاركة وإن كانت مستويات تحديث وتشغيل هذه النظم لم تكن على نفس المستوى. ومع ذلك، فإنه في الأعوام الأخيرة ونظرا للظروف، تعرض التسجيل المدني والأنظمة ذات الصلة إلى ضرر في العديد من الدول وقد تم تسجيل وتوثيق ذلك.

12. وفي هذا السياق، أشارت ورشة العمل إلى أنه يوجد عدد كبير ومتزايد من اللاجئين في المنطقة الذين يقومون بعبور الحدود مما يثقّل الضغط على أنظمة التسجيل المدني في مختلف الدول. وأكد المشاركون على الحاجة لتطوير استراتيجيات إقليمية لضمان وصول اللاجئين إلى خدمات التسجيل المدني والخدمات ذات الصلة والسجلات والوثائق. كما اعترف المشاركون بمسؤولية مكاتب الإحصاءات الوطنية في إنتاج الإحصاءات الحيوية التي تغطي كافة السكان بما في ذلك اللاجئين.

13. أشارت ورشة العمل إلى أهمية التسجيل المدني لمجموعة كاملة من القضايا بما في ذلك التمتع بحقوق الإنسان الأساسية ومنح كافة المواطنين هوية قانونية فضلاً عن دورها في إنتاج إحصاءات حيوية، موثوقة ومنتظمة وشاملة. في هذا السياق، ناقش المشاركون مطولا الأهمية القصوى للحفاظ على سرية المعلومات وخصوصية البيانات الفردية في جميع مراحل العملية، سواء في التسجيل المدني وكذلك في نظام الإحصاءات الحيوية.

14. وفيما يتعلق بقدرة الدول على إنتاج إحصاءات حيوية، دورية ودقيقة وموثوقة من السجل المدني، أشارت ورشة العمل إلى أن هنالك بعض الدول تبذل جهودا محددة وشاملة نحو نظام متطور ومتكامل وشامل لاستخراج البيانات الحيوية من السجل المدني بدعم مباشر من قطاع الصحة؛ وهناك من قام بتطوير بعض مكونات النظام على سبيل المثال إنتاج إحصاءات حيوية من السجل المدني دون إدراج إحصاءات تخص سبب الوفاة، بينما هناك من لم يقم بإنتاج إحصاءات حيوية من السجل المدني بل فقط تقديرات عن معدلات الوفاة والخصوبة مستخدما مزيج من المصادر مثل التعداد السكاني والمسوح الديمغرافية.

15. ناقشت ورشة العمل الأمور المتعلقة بتقييم تغطية التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية التي تنتج عنها، خاصة في سياق تخطيط وتنفيذ التنمية المستدامة. كما تم الإشارة إلى منهجيات تقييم تغطية التسجيل المدني كما ورد في المبادئ والتوصيات وخلصت بأن الطرق المباشرة الوارد وصفها في تلك المبادئ والتوصيات تم تنفيذها مؤخرا (وبنجاح) في واحدة فقط من الدول المشاركة. إن تقييم استكمال البيانات الحيوية على المستوى الوطني، إن وجد، يتباين بدرجة كبيرة اعتمادا على مصدر التقييم. وأشارت ورشة العمل إلى أن الصراعات المسلحة والهجرات المرتبطة بها تشكل تحديات حقيقية فيما يتعلق باستكمال البيانات وتقييم الجودة لعدد من السلطات الوطنية في المنطقة.

16. واختتمت أيضا بأن نوعية وشمولية الإحصاءات الحيوية، وبصفة عامة، تحتاج إلى تحسين، مع الأخذ بعين الاعتبار التنمية الإحصائية الراهنة في جميع أرجاء المنطقة. آنية ودقة الإحصاءات الحيوية التي يتم إنتاجها وتوفيرها للمنظمات الدولية والإقليمية من قبل الدول المشاركة تشير إلى أن بعض الموضوعات الأساسية والموصي بها وفقا للمعايير الدولية لا يتم تجميعها، على سبيل المثال.

17. كما خلصت ورشة العمل أن واحدةً من أضعف الحلقات في تفعيل التسجيل المدني ونظام الإحصاءات الحيوية يعود إلى عدم كفاية مستوى تدريب موظفي السجل المدني، والأطباء المعنيين في إشهاد السبب الفعلي للوفاة، والمسجلين المحليين وغيرهم من الموظفين المشاركين في عملية تسجيل الأحداث الحيوية وتجميع الإحصاءات الحيوية. وعليه، فإن الحاجة إلى التدريب المستمر والشامل يجب أن يكون حجر الزاوية في تحسين تغطية ونوعية النظام؛ وتطرقت

الورشة بشكل حاسم إلى الأهمية القصوى لمثل هذا التدريب وحثت صناع القرار بجدية اتخاذ هذه التوصية بعين الاعتبار.

18. وفي هذا السياق أشارت ورشة العمل إلى أن تجميع البيانات حول بعض الخصائص الفردية مع حماية المعطيات الشخصية مثل المستوى التعليمي والمهن والتوظيف يمثِّل، في معظم الأحيان، نقطة ضعف للبيانات الواردة من أنظمة السجلات المدنية وأنظمة الإحصاءات الحيوية مما يتطلب جهود كبيرة للتحقق من المعلومات؛

19. التنسيق فيما بين المؤسسات المسؤولة عن السجل المدني والاحصاءات الحيوية والصحة العامة وجميع الجهات ذات العلاقة على المستوى الوطني هام جداً لجميع الدول المشاركة. مع ذلك، فإنه حين يكون فعالاً فإنه يؤدي الى نتائج ممتازة وجودة فائقة للإحصاءات الحيوية والصحية ذات الصلة. لذلك فقد استنتجت ورشة العمل أنه يجب على كل مشارك أن يوصل رسالة مباشرة إلى المسؤولين ومتخذي القرار تخص الحاجة الملحة لتأسيس آليات لضمان تعاون شامل ومستمر بين التسجيل المدني، والإحصاءات ووكالات الصحة الوطنية بدءاً من مواءمة تعاريف وتصانيف الأحداث الحيوية؛

20. في حين أنَّ تسجيل الولادات بشكل عام ارتفع في السنوات الأخيرة في المنطقة. فإن مستوى التسجيل لا يزال متفاوتاً ليس فقط بين الدول ولكن بين مناطق الريف والحضر في الدولة ذاتها. وأشارت ورشة العمل تحديدا إلى أن المواليد الأموات (وفيات الأجنة) ووفيات حديثي الولادة لا تُسجل بشكل كامل في معظم الدول المشاركة؛

21. وفي حين أنَّ تسجيل الوفيات بشكل عام ارتفع في السنوات الأخيرة في المنطقة، أشارت ورشة العمل إلى أن هذه القضية تشكل تحديات خاصة في عدد من الدول المشاركة لا سيما في المناطق الريفية والمناطق النائية. نجحت بعض الدول زيادة اكتمال تسجيل الوفيات عن طريق إحداث إشعار تلقائي من النظام الصحي إلى نظام التسجيل المدني، وهذا من شأنه أن يكون بمثابة استراتيجية قابلة للتطبيق في دول أخرى.

22. أما بالنسبة لوفيات الأطفال حديثي الولادة، لاحظت ورشة العمل على وجه التحديد أنه لا يتم تسجيل بشكل كاف في معظم البلدان المشاركة.

23. ناقشت ورشة العمل بشكل مفصل الأدوات المناسبة لزيادة تغطية تسجيل الوفيات، بما في ذلك العقوبات المنصوص عليها في قوانين التسجيل المدني وكذلك الحوافز. وخلص المشاركون إلى أن النهج الأكثر فعالية يتعلق بتوفير الدعم المالي لتغطية نفقات الجنازة لأسرة المتوفى، مما يدفع إلى إصدار شهادة وفاة. مثال آخر أشار إلى منح إجازة غياب مدفوعة الأجر لأحد أقارب المتوفى. قد تكون الحوافز مثل هذه، أكثر كفاءة من تنفيذ العقوبات.

24. أشارت ورشة العمل إلى أن إصدار الإشهاد الطبي لسبب الوفاة وترميز أسباب الوفيات وفقاً للتصنيف الدولي يمثل مشكلة كبيرة للدول المشاركة. وفي هذا السياق، أثنت ورشة العمل على جهود المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط في الفترة الأخيرة إلا أنها خلصت إلى أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود المكثفة من الشركاء الإقليميين والدوليين التي من شأنها أن تجعل من إصدار شهادات الوفاة عنصرا أساسيا في النقاشات المتعلقة بتحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛

25. خلصت ورشة العمل إلى أن كافة الدول المشاركة أشارت في عروضها حول أهم العقبات المتعلقة بعمل أنظمة التسجيل المدني وإنتاج الاحصاءات الحيوية، وأن هذه العقبات معروفة لديهم وبشكل تفصيلي. بالإضافة على ذلك، أكد المشاركون على أهمية الاستخدام المخطط له جيداً لحلول التقنية المعاصرة، بالصورة التي استعرضتها العديد من البلدان. استراتيجيات التحسين لابد أن تأخذ في عين الاعتبار الخيارات، والمزايا وفعالية التكلفة، إلى جانب العديد من الأمور الأخرى.